

Distr.: General
4 October 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١١٤ (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء
في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل
الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن حكومة جمهورية أوزبكستان قررت الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان
للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة
في عام ٢٠٢٠ في نيويورك.

وأحيل إليكم طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي قطعتها جمهورية أوزبكستان في سياق
ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٤ (ج)
من جدول الأعمال.

(توقيع) بختيار إبراهيموف

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

ترشح أوزبكستان لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

مقدمة

- ١ - تشرف جمهورية أوزبكستان بأن تقدم، تمثيلاً مع عملياتها الديمقراطية الداخلية، ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ في الانتخابات المقرر إجراؤها في نيويورك في عام ٢٠٢٠، كدليل على التزامها بتعزيز حقوق الإنسان والحريات وحمايتها.
- ٢ - وجمهورية أوزبكستان من الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان. وقد حظيت بشرف المشاركة في المفاوضات والموافقة على تدابير التشكيل المؤسسي لآلية حقوق الإنسان العالمية الرئيسية، وهي تدعم حالياً الجهود الرامية إلى زيادة تعزيزها.
- ٣ - وأوزبكستان ملتزمة التزاماً راسخاً بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي تتقيد بصرامة بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وفقاً لأحكام الدستور، التي تشمل قيم ومبادئ الديمقراطية والحريات الأساسية المكرسة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.
- ٤ - ومع ذلك، فإلى يومنا هذا، لم تكن أوزبكستان قط عضواً في مجلس حقوق الإنسان. وإذا تلتزم التزاماً راسخاً بتعزيز حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يحدو أوزبكستان الأمل في الحصول على مزيد من الدعم والثقة من المجتمع الدولي في ما تبذله من جهود بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك في سياق مجلس حقوق الإنسان.
- ٥ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، يرد أدناه موجز لمساهمة أوزبكستان والوعود التي قطعتها والتعهدات والالتزامات الطوعية التي قدمتها في مجال حقوق الإنسان.

التقدم الحرز في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

- ٦ - تعد مسائل تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها من أولويات سياسة الدولة في أوزبكستان. ويحظى البلد اليوم بنظام سياسي مستقر يفي بالمعايير الحديثة للديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد أنشئ في البلد نموذج فريد للتنفيذ المنهجي والتدريجي للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية وممارسات إنفاذ القانون.
- ٧ - ووفقاً للالتزامات الدولية، أنشئت منظومة من القوانين المتعلقة بالحقوق الشخصية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو التالي: ١٢ قانوناً دستورياً و ١٨ مدونة قانونية وأكثر من ٧٠٠ قانون من القوانين المنظمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، جرى اعتمادها. وقد استُحدثت ممارسة تناقش بموجبها مشاريع القوانين علانية وتُنشر على بوابة إلكترونية للبيانات المفتوحة.

٨ - وفي عام ٢٠١٧، انتقلت جمهورية أوزبكستان إلى أهم مرحلة من مراحل تطورها الديمقراطي والقانوني - ألا وهي مرحلة مواصلة تحديث البلد وإصلاح جميع جوانب الحياة الاجتماعية. وأصبحت "استراتيجيات العمل في المجالات الإنمائية الخمسة ذات الأولوية في جمهورية أوزبكستان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١" ذات المنحى الطموح والإصلاحي بمثابة البرنامج الاستراتيجي للإصلاحات السياسية والاقتصادية في أوزبكستان. وقد وضع هذا البرنامج معالم رؤية مشتركة لتنمية البلد استناداً إلى تنفيذ المبدأ القائل بأن "الناس لا ينبغي لهم أن يخدموا الحكومة، بل إن الحكومة ينبغي لها أن تخدم الناس".

٩ - ووفقاً لاستراتيجيات العمل، جرى تحديد خمسة من التوجهات ذات الأولوية لتنمية أوزبكستان في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، تشمل ما يلي: (أ) تعزيز دور البرلمان والأحزاب السياسية في تعميق الإصلاحات الديمقراطية؛ و (ب) كفالة سيادة القانون، ومواصلة إصلاح النظام القضائي والقانوني، بهدف ضمان استقلالية حقيقية للجهاز القضائي وضمان حماية حقوق المواطنين وحرياتهم على نحو موثوق؛ والمساءلة والشفافية في مؤسسات الدولة، والحكومة الإلكترونية، ومكافحة الفساد؛ و (ج) التنمية الاقتصادية وتحرير الاقتصاد؛ و (د) تطوير المجال الاجتماعي - إجراء إصلاحات في مجال العمل والهجرة والرعاية الصحية والتعليم؛ و (هـ) كفالة الأمن، والانسجام بين الأعراق والتسامح الديني، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

١٠ - ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اعتمدت الحكومة أهداف وغايات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠، التي تشمل ١٦ هدفاً من الأهداف الوطنية و ١٢٧ من الغايات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة و ٢٠٦ من المؤشرات المستندة إلى مصادر البيانات المتاحة. واعتمدت "خريطة طريق" لتنفيذ الأهداف والغايات الوطنية، وهي تتوخى اتخاذ تدابير متسقة للحد من فقر السكان، وتعزيز الأمن الغذائي، وتشجيع اتباع أسلوب حياة صحي، وضمان التعليم الجيد، وتعزيز دور المرأة في التجديد الديمقراطي للبلد وتحديثه، والحد من عدم المساواة بجميع مظاهره، وكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء.

١١ - وفي عام ٢٠١٨، احتفل المجتمع الدولي رسمياً بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا بشأن حقوق الإنسان. واعتمدت أوزبكستان برنامجاً حكومياً خاصاً بالأنشطة الهادفة إلى الترويج على نحو شامل لجوهر ومغزى أول وثيقة دولية عالمية بشأن حقوق الإنسان، فضلاً عن تحسين تشريعات حقوق الإنسان وممارسات إنفاذ القانون، والانضمام إلى معاهدات دولية جديدة.

١٢ - وتؤيد أوزبكستان تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال تنفيذ مبادرات لضمان أدائها على نحو فعال ومستقل. وفيما يتصل بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قدمت أوزبكستان تبرعاً إلى ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٣ - وفي إطار تنفيذ البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان في أوزبكستان، أنشئ نظام للتثقيف في مجال حقوق الإنسان يشمل الأطفال وطلاب مؤسسات التعليم الثانوي المتخصص ومؤسسات التعليم العالي والمسؤولين الحكوميين

وموظفي إنفاذ القانون والعاملين في المجالين التربوي والطبي وفي الحقل الاجتماعي لكي يزيد مستوى إلمامهم بحقوق الإنسان في إطار المعاهد والمراكز المعنية ودورات تجديد المعارف ذات الصلة.

١٤ - وتقدّم أوزبكستان إسهاما كبيرا في مجال أعمال حقوق الإنسان في إطار جميع التدابير التي تتخذها على الساحة الدولية. والبلد مقبل على مستوى جديد من التنمية بوصفه من أشخاص القانون الدولي، كما يباشر إبرام المعاهدات الدولية باعتباره مشاركا نشطا في وضع القواعد الدولية. وخلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، وبمبادرة من أوزبكستان، اعتمدت وثيقة هامة - ألا وهي القرار المعنون "التنوير والتسامح الديني"، وهو بمثابة التنفيذ العملي لمبادرة شوكت ميرضيايف، رئيس جمهورية أوزبكستان. وتشدد الجمعية في قرارها على أهمية تعزيز التثقيف والسلام وحقوق الإنسان والتسامح والصدقة، وتسلم أيضا بأهمية الإدماج والاحترام المتبادل، واحترام حقوق الإنسان والتسامح والتفاهم، من أجل إقامة عالم أكثر أمنا وسلاما.

١٥ - وقد دأبت أوزبكستان على صياغة القرارات، وهي تؤيد تقريبا كل قرارات الجمعية العامة التي تمس حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتطويرها.

١٦ - وأقيم حوار بناء مع كل من المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

١٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقد في سمرقند المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان، المكرس للذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتكمن أهمية هذا النشاط في أنه يهدف إلى تحسين الآليات القائمة لحماية حقوق الإنسان ووضع آليات جديدة في هذا الصدد، وإعداد توصيات عملية لضمان تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة. وخلال المنتدى، اعتمد إعلان سمرقند لحقوق الإنسان، وأقرّ بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وأقر برلمان أوزبكستان خريطة الطريق لتنفيذ "روح سمرقند" فيما يخص حقوق الإنسان، حيث جرى مرة أخرى تأكيد أنه ما من حضارة أو دولة إلا وأولت أهمية كبرى لأفكار الحرية والمساواة وحماية حقوق الإنسان.

١٨ - ونحن ملتزمون بمواصلة هذا العمل الهام. وتتمثل أولوياتنا الرئيسية في المساعدة الشاملة على تحقيق الذات، وكفالة حماية حقوق الإنسان الأساسية والمصالح المشروعة. فالسلام والاستقرار ورفاه المواطنين كلها أمور تتوقف على تلك الحقوق.

تمكين المرأة

١٩ - يتحدد مستوى التنمية الثقافية في أي مجتمع بموقفه إزاء المرأة. واستنادا إلى هذا المبدأ، تتخذ أوزبكستان تدابير فعالة على سبيل الأولوية لكفالة مبادئ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين وحماية وتمكين المرأة.

٢٠ - وتبذل أوزبكستان جهودا حثيثة لإعمال مبادئ المساواة بين الجنسين من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتمكين المرأة. وقد أنشأ برلمان البلد لجنة حماية المساواة بين الرجل والمرأة، التي تتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان التكافؤ بين الجنسين في جميع دوائر المجتمع من أجل زيادة نسبة النساء في عملية صنع القرار، وكذلك وضع مقترحات من أجل تنفيذ المعايير الدولية المقبولة عموما للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢١ - وفي الوقت الراهن، تقوم أوزبكستان بتنفيذ منهاج عمل بيجين وخطة وطنية وضعت وفقا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٢ - وبغية تنفيذ أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، يجري العمل على إعداد مشاريع قوانين بشأن الضمانات الكفيلة بتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بين الرجل والمرأة وحماية المرأة من التحرش والعنف.

٢٣ - وتعزز أوزبكستان إحراز تقدم هائل في كفالة المساواة بين الجنسين. والشاهد على ذلك، وقت إعداد هذه الوثيقة، انتخاب امرأة رئيسة لمجلس الأعيان بالبرلمان وإنشاء اللجنة المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين في مجلس الشيوخ ببرنامج جمهورية أوزبكستان.

حقوق الطفل

٢٤ - لقد أحرزت أوزبكستان تقدما ملحوظا في مجال تعزيز حقوق الطفل. ويقوم البلد بأعمال واسعة النطاق لدعم الأمومة والطفولة، وتحقيق التغطية الكاملة للأطفال في التعليم قبل المدرسي والتعليم المدرسي، وتهيئة الظروف المواتية للتنمية الروحية والبدنية للأطفال، وضمان الامتثال لمقتضيات اتفاقية حقوق الطفل.

٢٥ - وفي عام ٢٠١٩، يحتفل المجتمع الدولي على نطاق واسع بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. ولهذا الغرض، اتخذت الدولة تدابير إضافية لزيادة تعزيز الضمانات الكفيلة بإعمال حقوق الطفل، لأغراض منها ضمان المصالح الفضلى للأيتام والأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، وضمان حق الأطفال في اللجوء إلى الهيئات الحكومية، ولضمان ترسيخ حق الأطفال دون سن الرابعة عشرة في المطالبة بصورة مستقلة بالإبقاء على نفقة الوالدين في القانون.

٢٦ - ووفقا لتوصيات هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، حُدِّد الحد الأدنى لسن الزواج لكل من الرجال والنساء في ١٨ عاما.

٢٧ - وعملا بأحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، أُدخلت تعديلات وإضافات على القانون الجنائي من أجل تشديد قواعد المسؤولية عن تجنيد شخص دون سن الثامنة عشرة ليصبح من المرتزقة، فضلا عن التثقيف أو التمويل أو تقديم المساعدة المادية بهدف تجنيد أشخاص دون السن القانونية كمرتزقة، واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة أو الأعمال العدائية، وكذلك زيادة المسؤولية عن الاتجار بالأطفال.

٢٨ - وتجري صياغة قوانين تحظر العنف ضد الأطفال والاعتداء عليهم، وترفع سن المسؤولية الجنائية، وتعرض نظام قضاء الأحداث.

حقوق الشباب

٢٩ - يشكل الشباب حوالي ٤٠ في المائة (١٢,٢ مليون شخص) من سكان أوزبكستان. وتبذل أوزبكستان حاليا جهودا لتعزيز الآليات الدولية القائمة واستكشاف سبل جديدة لحل المشاكل التي يواجهها الشباب، وتشجيع وضع السياسات الرامية إلى تمكين الشباب من خلال التدريب والتثقيف، وتوفير التدريب، وتوسيع نطاق فرص العمل، وزيادة درجة الاستقلال الذاتي.

٣٠ - وأوزبكستان هي الجهة التي أعدت اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحقوق الشباب، بمبادرة من رئيس جمهورية أوزبكستان، شوكت ميرضيائيف، في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، وهي تعزز الترويج لاعتمادها على الساحة الدولية.

القضاء على عمل الأطفال وعمل السخرة

٣١ - أوزبكستان فخورة بالإنجازات التي تحققت في مجال القضاء على عمل الأطفال وعمل السخرة. فقد نجح البلد في القضاء تماماً على عمل الأطفال وفي الإسهام بشكل كبير في الحماية من عمل السخرة. وقد أفضى تنفيذ أوزبكستان التزاماتها الدولية بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها في أعقاب حملة رصد حصاد القطن، والبرنامج القطري للعمل اللائق في أوزبكستان للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، إلى تقييمات إيجابية من جانب الجهات الشريكة الدولية.

٣٢ - وأدت الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة البرلمانية المعنية بضمان حقوق العمل المكفولة للمواطنين التابعة لمجلس التنسيق المعني بالأطفال والعمل القسري إلى تحقيق نتائج إيجابية في كفالة الرقابة البرلمانية والرقابة العامة على منع انتهاكات حقوق العمل للمواطنين.

تنفيذ الالتزامات والاتفاقات الدولية على الصعيد الوطني

٣٣ - تظل أوزبكستان ملتزمة التزاماً تاماً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وقد اعتمدت مجموعة من التدابير التشريعية والمؤسسية والإدارية للوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٣٤ - وأوزبكستان طرف في ٧٠ صكاً من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ٦ من معاهدات الأمم المتحدة الأساسية و ٤ من البروتوكولات الاختيارية الملحقمة بها. ويبدل البلد حالياً جهوداً لضمان تنفيذ هذه الوثائق على جميع المستويات.

٣٥ - ولتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أنشأت أوزبكستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ آلية وطنية للإبلاغ وإجراءات للمتابعة من خلال تعزيز وضع المركز الوطني لحقوق الإنسان في جمهورية أوزبكستان. وتتمثل المهمة الرئيسية للآلية الوطنية في تنسيق التعاون بين الهيئات الحكومية في سبيل تنفيذ الالتزامات الدولية في ميدان حقوق الإنسان، والتفاعل على نطاق واسع مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٣٦ - وتفي أوزبكستان بالتزاماتها بتقديم تقارير دورية إلى مختلف هيئات المعاهدات في الوقت المناسب. فقد قدمت أوزبكستان ٣٨ تقريراً وطنياً إلى الهيئات النظامية وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان عن مدى الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وخلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، قامت أوزبكستان بإعداد وتقديم خمسة تقارير وطنية عن حقوق الإنسان والحريات:

- التقرير الوطني الثالث لأوزبكستان في إطار الاستعراض الدوري الشامل
- التقرير الوطني الخامس لأوزبكستان عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل
- التقرير الوطني الخامس لأوزبكستان عن تنفيذ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

• التقارير الوطنية التاسع إلى الثاني عشر المقدمة من أوزبكستان عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

• التقرير الوطني الثالث عن تنفيذ العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٧ - وتولي أوزبكستان أهمية كبيرة للالتزامات بتقديم التقارير بشأن آليات حقوق الإنسان، وهي ترصد عن كثب تنفيذ توصياتها. وقد أنشئ نظام وطني لرصد مدى احترام حقوق الإنسان والحريات الدستورية والوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويتمثل جزء هام من هذا النظام في إعداد واعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ التوصيات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والصادرة عن هيئات المعاهدات عقب استعراض التقارير الوطنية.

٣٨ - وتؤيد أوزبكستان قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/٣٥ وتلاحظ أن برلمان البلد يقوم بدور هام في ترجمة الالتزامات الدولية إلى استراتيجيات وقوانين وطنية، بما في ذلك من خلال دعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل. ومنذ عام ٢٠١٦، استُحدثت ممارسة موافقة برلمان أوزبكستان على خطط عمل وطنية لتنفيذ التوصيات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والصادرة عن هيئات المعاهدات.

٣٩ - وتؤيد أوزبكستان قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/١٧ بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف". ويقوم البلد بوضع خطة عمل وطنية بشأن مسألة الأعمال التجارية في جانب حقوق الإنسان من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أوزبكستان، وهي المبادئ التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١.

الوفاء بالتزامات الاستعراض الدوري الشامل

٤٠ - تمثل عملية الاستعراض الدوري الشامل آلية مهمة لتعزيز حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وجمهورية أوزبكستان تؤيد بقوة عملية الاستعراض الدوري الشامل بسبب طابعها العالمي والشفاف، وهي العملية التي تسمح لكل دولة بأن تبلغ المجتمع الدولي بالتدابير المتخذة لتحسين الحالة في مجال احترام حقوق الإنسان وحمايتها وبالتقدم المحرز في هذا المجال.

٤١ - وقد أُنجزت أوزبكستان بنجاح أول استعراض دوري شامل لها في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، واستعراضها الدوري الشامل الثاني في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣، واستعراضها الدوري الشامل الثالث في ٩ أيار/مايو ٢٠١٨. وتظل الحكومة ملتزمة بالمشاركة في هذه الآلية وفي الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد وفي جميع أنحاء العالم.

٤٢ - وترحب أوزبكستان بنتائج الاستعراض الدوري الشامل الذي أجرته في إطار الجولة الثالثة. ووفقاً لنتائج النظر في تقريرها الثالث، تلقت أوزبكستان ٢١٢ توصية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وحظيت ١٩٨ من هذه التوصيات بالتأييد؛ وجرت معالجة ٩٣ في المائة من جميع التوصيات التي وُجّهت إليها، وتمت الإشارة إلى ١٤ توصية.

- ٤٣ - وأوزبكستان بصدد اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات والملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقد أعدت الحكومة مشروع خطة عمل وطنية لتنفيذ جميع توصيات مجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية وغيرها من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، وعقدت مشاورات وطنية مع الوكالات الحكومية والمجتمع المدني.
- ٤٤ - وأعدت خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان على إثر النظر في التقرير الوطني المقدم من أوزبكستان في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، وهو يعتزم رصد تنفيذها.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- ٤٥ - تمثل أوزبكستان لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا بشأن حقوق الإنسان. ووفقاً لمبادئ باريس، أنشئ في عام ١٩٩٥ منصب مفوض حقوق الإنسان ببرلمان جمهورية أوزبكستان (يشار إليه فيما يلي باسم المفوض البرلماني)، ليمارس الرقابة البرلمانية على مدى احترام حقوق الإنسان في البلد. وفي الوقت الراهن، يمثل مكتب المفوض البرلماني هيئة دستورية أُسندت لها ولاية تتناسب مع مهامها، ولها سلطة وتتمتع بالاستقلالية، كما أن لها ممثلين إقليميين.
- ٤٦ - ويعمل البلد بنشاط على بناء قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويتخذ خطوات لإدراج المفوض البرلماني في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- ٤٧ - وفي عام ٢٠١٧، استُحدثت آلية جديدة خارج نطاق القضاء لحماية حقوق المشتغلين بالأعمال الحرة - ألا وهي المفوض البرلماني المعني بالأعمال التجارية. ووضعت الضمانات لتفرد هذه الآلية واستقلالها عن الهيئات الحكومية والمسؤولين الحكوميين.
- ٤٨ - وتمثلت مناسبة هامة أخرى فيما يتصل بحقوق الإنسان في إنشاء منصب المفوض البرلماني المعني بحقوق الطفل في عام ٢٠١٩. ويجري حالياً إعداد مشروع قانون يتعلق بحقوق الطفل. وشددت أوزبكستان على أن إنشاء منصب المفوض البرلماني المعني بشؤون الطفل خطوة هامة من شأنها أن تسهم في زيادة تعزيز حقوق الطفل وحمايتها في أوزبكستان. ويناقش البلد مسألة إنشاء منصب المفوض البرلماني المعني بوسائل الإعلام.
- ٤٩ - ووفقاً للتوصيات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، أنشئت آلية وقائية وطنية فعالة لمنع التعذيب، استناداً إلى نموذج "مكتب المفوض البرلماني الموسع".

التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان

- ٥٠ - يندرج التزام أوزبكستان بحماية حقوق الإنسان في إطار جميع مجالات السياسة الخارجية والتعاون من أجل التنمية. وتدعم أوزبكستان بقوة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرها من المحافل الدولية.

٥١ - وتسعى أوزبكستان إلى مواصلة المساهمة في تطوير التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان من خلال التفاعل النشط مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته وعملياته ومبادراته، وكذلك مع أعضاء المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني.

٥٢ - والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية أمر أساسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وخلال سنوات الاستقلال، قامت جمهورية أوزبكستان بتعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، قام الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد زيد الحسين، بزيارة أوزبكستان في أيار/مايو ٢٠١٧؛ وقام المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، أحمد شهيد، بزيارة البلد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٥٣ - ورحبت حكومة جمهورية أوزبكستان بالتوصيات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، واسترشدت بها في تعزيز النظم ذات الصلة. واعتمد برلمان البلد "خراطم الطريق" الخاصة بتنفيذ توصيات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد. وأوزبكستان ملتزمة بمواصلة تنفيذ التوصيات والقيام بالأنشطة اللاحقة ذات الصلة.

٥٤ - وإذ تؤكد أوزبكستان التزامها بالتعاون مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، قامت بتوجيه دعوة إلى المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين لزيارة البلد في عام ٢٠١٩.

٥٥ - وتوخيا لتنفيذ استراتيجية مشتركة من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان، أنشئت وظيفة منسق البرامج الوطني التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة في طشقند.

٥٦ - وفي عام ٢٠١٨، أصبح البلد عضواً كاملاً العضوية في المنظمة الدولية للهجرة.

٥٧ - وفي مجال التعاون الإقليمي لأغراض التنمية، تسند أوزبكستان دوراً محورياً لحقوق الإنسان، باعتبارها أساس التنمية المستدامة والسلام والرخاء. وقامت أوزبكستان بتعزيز التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي واللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٧، انتُخب أحد ممثلي أوزبكستان عضواً في منظمة التعاون الإسلامي - اللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان عن المجموعة الآسيوية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، انتُخب ممثل أوزبكستان رئيساً للجنة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٩.

التعهدات والالتزامات الطوعية التي تقدمها أوزبكستان للترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣

٥٨ - تدرك أوزبكستان تماماً المسؤوليات التي ستسند إليها كعضو في مجلس حقوق الإنسان. ولمواصلة توطيد التقدم المحرز في السنوات الأخيرة وحل المشاكل القائمة خلال فترة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان وفي نهاية هذه الفترة، تعزم أوزبكستان بقوة تقديم مساهمة ببناء في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها:

٥٩ - فعلى الصعيد الدولي، تعززم أوزبكستان القيام بما يلي:

- (أ) تعزيز دور مجلس حقوق الإنسان وآلياته، فضلا عن الدور الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كجهة وسيطة للتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان وتعزيز القدرات الوطنية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛
- (ب) مواصلة التعاون البناء مع مجلس حقوق الإنسان وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ بغية تيسير التنفيذ الكامل لولايته، فضلا عن دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات المجلس وتنفيذ قراراته ومقرراته على الصعيد الوطني؛
- (ج) تشجيع روح التعاون في إطار مجلس حقوق الإنسان، استنادا إلى مبدئي الاحترام المتبادل والحوار، بعيدا عن التسييس ونهج الكيل بمكيالين؛
- (د) تعزيز تعاون مجلس حقوق الإنسان مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والبرلمانات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية الأخرى؛
- (هـ) تعزيز الحوار الأقليمي والتعاون الأقليمي في إطار مجلس حقوق الإنسان بغرض تسوية الحالات المثيرة للقلق في إطار مجلس حقوق الإنسان؛
- (و) دعم مبدئي الحوار والتعاون بين جميع الأطراف المهتمة بالأمر من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الشعوب، مع إيلاء الاعتبار الواجب للقيم التاريخية والثقافية والدينية للدول الأعضاء والظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها؛
- (ز) الحفاظ على الطابع العالمي للاستعراض الدوري الشامل والمشاركة في عملية الاستعراض عن طريق التعاون البناء من خلال عقد جلسة تحاور؛
- (ح) تعزيز التعاون والتآزر مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة والآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان، والقيام أيضا بتوجيه دعوة إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من أجل زيارة أوزبكستان في موعد يجري الاتفاق عليه؛
- (ط) تعزيز المشاركة البناءة والحوار والتعاون مع الدول المعنية في معالجة "الحالات المثيرة للقلق" المعروضة في مجلس حقوق الإنسان؛
- (ي) مواصلة دعم جميع الجهود الرامية إلى كفالة تصدي المجتمع الدولي بفعالية لانتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، من خلال اتخاذ التدابير الرامية إلى منع تلك الانتهاكات والتصدي لها في وقت مبكر؛
- (ك) تحسين منابر الحوار مع المجتمع المدني في سياق إعداد وإقرار التقارير الموجهة إلى هيئات المعاهدات، وكذلك الآليات التي يراد بها مراعاة التعليقات التي تبديها هيئات المعاهدات ومتابعتها؛
- (ل) التشجيع على إدراج الجوانب المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها باعتبارها مبدأ توجيهيا في العمليات التي يجري الترويج لها داخل منظومة الأمم المتحدة؛

- (م) المشاركة بفعالية في المبادرات والمناقشات العالمية الجارية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- (ن) تكثيف عملية إعداد وإقرار المبادئ التوجيهية لتشغيل آليات الإبلاغ الوطنية ومتابعتها من أجل تحديد حالة هذه الآليات على الصعيد الوطني؛
- (س) المساعدة في ضمان إدراج القضايا الجنسانية إدراجاً تاماً في جميع مجالات أنشطة مجلس حقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة الأخرى، مع التركيز على المسائل التالية: دور المرأة في التنمية المستدامة؛ المرأة والسلام والأمن؛ وحقوق الإنسان الواجبة للمرأة، بما في ذلك الصحة والحقوق الإنجابية؛ وإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛ فضلاً عن المساواة بين الجنسين في مجال التجارة والتمكين الاقتصادي للمرأة؛
- (ع) المساهمة على الصعيد الدولي في تعزيز حقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وجوانب حقوق الإنسان التي تنطوي عليها مسائل الهجرة والصحة والتعليم، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات والإنجازات في هذه المجالات مع الجهات الشريكة المهمة؛
- (ف) بذل جهود بهدف تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن التنوير والتسامح الديني من أجل تشجيع التسامح والتعايش السلمي والحوار بين الأديان باعتبارها من سبل مكافحة خطاب الكراهية وتغذية نزعة التطرف والتشدد؛
- (ص) التعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من خلال الحوار وتبادل الخبرات الخاصة، والتعاون التقني والمشورة، على افتراض أن جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، غير قابلة للتجزئة ومتراطة؛
- (ق) المساهمة في المبادرات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان من خلال توفير الموارد المالية المناسبة.
- ٦٠ - أما على الصعيد الإقليمي، فإنها تعترم القيام بما يلي:
- (أ) مواصلة العمل على الصعيد الإقليمي مع شركائها في إطار منظمة التعاون الإسلامي، ولا سيما اللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان، في مجال تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة؛
- (ب) مواصلة التشجيع على إنشاء آلية إقليمية لحقوق الإنسان في المنطقة الآسيوية وتعزيز دورها وأهدافها في كل دولة من الدول الأعضاء؛
- (ج) وضع حوافز من أجل إدراج حقوق الإنسان ضمن المسائل ذات الأولوية التي تناقش في المنتديات الإقليمية، وضمان إدماجها الكامل في المحافل الإقليمية والبرامج والأنشطة والأنشطة ذات الأولوية؛
- (د) دعم البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف التي تدعو إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بلدان المنطقة؛

(هـ) مواصلة الاضطلاع بدور بناء والعمل كجهة مشاركة محايدة وحسنة النية في التسوية القانونية والإنسانية للأزمات الإقليمية، لا سيما من خلال الوساطة، من أجل حماية حقوق الإنسان والقضاء على خطر انتهاك هذه الحقوق.

٦١ - أما على الصعيد الوطني، فإنها تعتزم القيام بما يلي:

(أ) التقيد بأعلى المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وضمان إدراج حقوق الإنسان بالكامل في مختلف مجالات النشاط الحكومي على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) تعزيز التعاون والتآزر مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛

(ج) التفاعل باستمرار مع جميع الأطراف المعنية من أجل تقييم ورصد مدى تنفيذ توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل، والتفاعل أيضا مع هذه الآلية عن طريق تقديم توصيات مفيدة وعملية المنحى إلى الدول الأعضاء الأخرى؛

(د) التعاون مع هيئات المعاهدات، وضمان تقديم التقارير الدورية الوطنية في حينها وفقا للمعاهدات الدولية التي وقعتها جمهورية أوزبكستان في مجال حقوق الإنسان؛

(هـ) مواصلة تحسين فعالية وكفاءة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال استخدام أفضل الممارسات الدولية وتبادل الخبرات؛

(و) دراسة انضمام أوزبكستان إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم تنضم إليها بعد؛

(ز) تعزيز قدرة أوزبكستان على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، من أجل التنفيذ الفعال لخطط العمل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان؛

(ح) وضع آلياتها الوطنية للإبلاغ وأنشطة المتابعة في سبيل التنفيذ العملي للمعايير والممارسات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بصورة مباشرة على الصعيد الوطني؛

(ط) تنفيذ التدابير الرامية إلى ضمان الحق في المشاركة الفعالة على قدم المساواة في الحياة السياسية والعامة لجميع المواطنين، وتعزيز سيادة القانون في ظل الديمقراطية؛

(ي) إعطاء الأولوية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مما يجعلها عنصرا رئيسيا من عناصر سياستها العامة على الصعيدين الوطني والدولي، بالتعاون مع البلدان الأخرى من أجل تعزيز الإصلاحات اللازمة لتنفيذها على نحو فعال؛

(ك) اعتماد وضمان تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المسائل المتعلقة بالأعمال التجارية في جانب حقوق الإنسان، وتنفيذ التدابير العملية المنصوص عليها في الخطة بغية تنفيذ جميع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(ل) دعم السياسات العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان لمختلف الفئات الاجتماعية والنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين؛

(م) تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات السياسة العامة تمشياً مع مفهوم المساواة بين الجنسين، مع إيلاء اهتمام خاص للتدابير الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز؛

(ن) اتخاذ تدابير من أجل التنفيذ الكامل لحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة لكفالة إدماجهم ومشاركتهم، والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦؛

(س) مواصلة تعزيز المشاركة الحقيقية للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وانخراطهم الحقيقي في هذا النشاط؛

(ع) تعزيز ثقافة حقوق الإنسان عن طريق زيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان من خلال تنظيم حملات إعلامية وحلقات دراسية وحلقات عمل، ومن خلال إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في البرامج الأكاديمية والتعليمية؛

(ف) القيام على مستوى عملي بتنفيذ إعلان سمرقند بشأن مبادئ الحوار والتعاون بين جميع الأطراف المعنية في المساعدة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لجميع الشعوب.

٦٢ - وباعتبار أوزبكستان دولة ديمقراطية وتقدمية، فإنها عاقدة العزم على حماية وتعزيز ودعم حقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية للجميع. ويتجلى ذلك في الالتزام السياسي الرفيع المستوى وفي سياسات الحكومة وبرامجها المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك في رغبة أوزبكستان والتزامها الثابتين بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والترتيبات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتعتبر أوزبكستان فرصة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان وسيلة لتحقيق أهدافه، وتعرب عن امتنانها البالغ للثقة والدعم اللذين حظيت بهما من جانب الدول الأعضاء.